العولمة الثقافية والإعلامية وتـأثيرها على الأمن الفكري العربي

أ.بن مرزوق عنترة

جامعة محمد بوضياف المسيلة

أ. معمر عمار

جامعة محمد خيضر بسكرة

مقدمة:

لقد كان منذ زمن قريب مطلب استقلال الدول العربية عن الاستعمار القديم والبحث عن استقلاليتها في التفكير والتسيير أحد أهم التحديات التي واجهتها، والتي ناضلت من أجلها شعوب عديدة وأمم كثيرة دفعت الغالي والنفيس مقابل أن تتنفس ريح الحرية وتحافظ على أمن الهوية، ورغم تحقيق هذا الهدف بالنسبة للعديد من هذه الدول بحصولها على الاستقلال والتخلص من قبضة الاستعمار إلا أن الوقائع التاريخية أثبتت أن نيل الاستقلال أهون وأسهل من الحفاظ عليه، وأن الحفاظ عليه يتطلب ضرورة الدفاع عنه ببذل الكثير من التضحيات وانتهاج العديد من السياسات والإجراءات في شتى المجالات وعلى كافة المستويات سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية والثقافية.

غير أن التغيرات العالمية التي فرضتها العولمة الثقافية والإعلامية فيما بعد على العديد من دول العالم الذي أصبح يمثل قرية صغيرة متقاربة رغم تباعد المسافات متفاعلة رغم اختلاف السياسات والأيديولوجيات قد أثرت تأثيرا كبيرا على أحد أهم المسائل وأكثرها حساسية ألا وهي مسألة الأمن الفكري، وقد كانت الدول العربية من أكثر الدول ضررا وأشدها تأثرا بما أفرزته هذه التغيرات، وذلك بعد تعرضها لعملية الاختراق العولمي الذي أحدث لديها تحولات وتغيرات عديدة فرضتها الثورة

الثقافية والإعلامية الحديثة من خلال وسائلها الإتصالاتية السريعة والمتعددة، حيث عملت هذه الأخيرة على تكريس سياسة سيطرة وهيمنة وتفوق النموذج الغربي ومحاولة فرضه على جميع المجتمعات والشعوب العربية، هذه الأخيرة التي انقسمت بين من يعتبر هذه العولمة أمر مرفوض لأنها تعبير عن غزو جديد يقضي على الخصوصيات والثوابت، وبين من يعتبرها أمر مفروض مواجهتها تعني انتهاج سياسة التخلف في عصر التقدم، غير أن هذا الاختلاف بين مختلف التيارات المتصارعة فكريا يقابله اتفاق على أن العولمة قد ولدت حالة من الانبهار لدى المواطن العربي بما وصل إليه الغرب ليس فقط على مستوى التطور التكنولوجي ولكن في كافة المستويات حتى المعيشية منها والأخلاقية، وهذا ما يمثل تهديدا خطيرا للخصوصيات الفكرية العربية بما تحمله من إرث حضاري إسلامي صالح ومصلح لكل زمان ومكان.

أمام هذه التحديات التي تواجه الشعوب العربية والتهديدات التي تتعرض لها، وفي ظل الانسلاخ الفكري والتفسخ الثقافي والانبهار بالآخر، وتحول المفاهيم وانقلابها في هذا الزمن العولمي، والانتقال من مرحلة التأثير في المحيط الداخلي والخارجي إلى مرحلة التأثر بكل ما هو غربي، تبرز جملة من الإشكاليات والتساؤلات التي يمكن أن ننطلق منها من أجل تحليل وتشخيص تأثير العولمة الثقافية والإعلامية على الأمن الفكري العربي، وذلك من خلال طرح الأسئلة التالية:

كيف يمكن للدول العربية تحقيق أمنها الفكري والمحافظة على خصوصياتها الداخلية في ظل التغيرات العالمية الحديثة التي ميزها الغزو الثقافي والإعلامي الذي تمارسه القوى الكبرى العالمية من خلال ترويجها ودفعها للأمم بكل الوسائل وشتى الطرق للاندماج والانصهار في المنظومة العولمية؟ وهل يمكن لها تحقيق ذلك في بيئة معولمة لا تعترف بالحدود الاقليمية ولا تتحكم فيها أي قيود داخلية؟ هل حالة الانبهار بما حققه الغرب في شتى المجالات كفيل وحده بالتخلي عن الهوية وانتهاج طريق التبعية، أم أنه نتيجة حتمية ولدتها التأثيرات الخارجية وساعدتها سوء الظروف الداخلية؟ أليس الاختراق الفكري الذي فرضته العولمة الإعلامية

والثقافية على الدول العربية مرده احتقار الأنا الفكرية؟ أم أنه نتيجة حتمية لعدم توازن القوى في عملية صراع الأنا المستضعفة والآخر القوي؟ أليس من حق من يمتلك قوة السيطرة أن يسيطر من أجل امتلاك العقول؟ ماذا على الشعوب العربية أن تفعل من أجل أن تحافظ على خصوصياتها وهويتها في زمن الاختراق العولمي؟ وهل الفكر شيء مقدس ثابت لا يتغير أم أنه عرضة للتغيير والجرح والتعديل الذي تفرضه معطيات المحيط؟ وهل العولمة شيء مرفوض مطلقا أم مفروض حتما؟ وكيف يمكن الاستفادة من العولمة دون التخلي عن الثوابت؟ وفي ظل انقسام رؤى المجتمعات العربية للعولمة بين مؤيد ومعارض ما هي أهم الآليات والميكانيزمات التي يمكن الاعتماد عليها من أجل إعادة الاعتبار للأنا الفكرية العربية وصياغتها وفق منظور معاصر؟ وهل قابلية المجتمعات العربية لغزو الفكر الغربي من خلال آلية العولمة الثقافية والإعلامية دليل على التحضر والتمدن أم تعبير عن التخلف والتفسخ؟ وهل الخلل الذي أصاب الفكر العربي مرده قدرة الغرب وامتلاكه لجميع الوسائل الكفيلة باعتباره نموذجا عصريا رائدا لابد أن يسود ويقود ويعمل على تسويقه لجميع الشعوب في إطار عملية التصدير التي تنتهجها أدواته الثقافية ووسائله الإعلامية الحديثة، أم يكمن في اعتماد الدول العربية على استيراد الفكر الغربي باعتباره سلعة قابلة للاستهلاك المحلي في ظل عدم امتلاكها لفكر مضاد قادر على التأثير في مجتمعاته، أم في وجود بعض الأسباب التي أشاعت فكرة مفادها أن الفكر العربي ما هو إلا تعبير عن موروث حضاري أصبح غير صالح لمواكبة تحديات العصر الحديث، أم في اعتماد سياسة الغالب والمغلوب التي تتبنى فكرة التقليد وتتخلى عن محاولات التجديد؟ ما واقع الإسلام في الدول العربية وأين موقعه في الحفاظ على الهوية الذاتية وما موقفه من التبعية للآخر أم أنه رهين العداء الغربي والتخلي العربي في زمن انقلبت فيه المفاهيم حتي صار الاسلام بعد التسويق العولمي لوسائل الاعلام الغربية وكذا التبعية الاعلامية العربية رديفا لمفهوم الإرهاب؟

إشكاليات وتساؤلات لابد أن تطرح من أجل دراستها ومناقشتها، والإجابة عنها كفيلة بتحديد مواطن الخلل والقصور وتحليل أسباب التقصير، وكذا توضيح أهم الحلول القادرة على توضيح الطريقة المثلى للحفاظ على الأمن الفكري العربي والتعامل المنطقي مع العولمة الثقافية والإعلامية بالاستفادة من منافعها وخيراتها والحد من أخطارها، وذلك يتطلب ضرورة امتلاك الدول العربية لخاصية التحكم في هذه العولمة دون أن تتحكم هذه الأخيرة بها.

سنحاول من خلال هذه المداخلة الإجابة عن الإشكاليات السابقة والتي سنعمل من خلالها على دراسة تأثير العولمة الثقافية والإعلامية على الأمن الفكري العربي، وهذا من خلال تحديد مظاهر التأثير ومخاطر التأثر، مع محاولة رسم رؤية واضحة قادرة على المحافظة على الهوية والخصوصية العربية في ظل المحاولات التغريبية التي تتهددها، وكذا تقديم أهم آليات الحماية وأساليب الوقاية الكفيلة بالتصدي لمختلف التهديدات ومواجهة جميع التحديات التي تفرضها متغيرات البيئة العولمية، وهذا ما دفعنا إلى ضرورة تقسيم دراستنا إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري للعولمة والأمن الفكري.

الإطار النظري للعولمة

- لمحة تاريخية عن العولمة
- العولمة...بين التعريفات اللغوية والاصطلاحية
- وكالات العولمة (آلاتها وأدواتها
- أبعاد العولمة واتجاهاتها

الاطار النظري للأمن الفكري:

- تعريف الأمن الفكري
- خصائص وصفات الأمن الفكري
- أهداف الأمن الفكري

المحور الثاني: العولمة الثقافية والإعلامية في عصر الثورة الرقمية

العولمة الثقافية

- تعريف العولمة الثقافية:
- أهداف عولمة الثقافة
- تحديات العولمة الثقافية
- الجوانب السلبية للعولمة الثقافية

العولمة الإعلامية الرقمية

- مواقف من عولمة الإعلام
- تعريف إعلام العولمة
- تعريف العولمة الإعلامية
- المخاطر السلبية للعولمة الإعلامية

المحور الثالث: الأمن الفكري العربي في زمن الاستلاب العولمي..تجليات وتحديات الأمن الفكري العربي في عصر العولمة الاعلامية والثقافية... أزمات وتهديدات

- الأزمات المؤثرة على تحقيق الامن الفكري العربي
- مهددات ومعوقات تحقيق الأمن الفكري العربي

الأمن الفكري العربي...بين تعدد الآليات وضرورة توفر الضمانات

- آليات تحقيق الأمن الفكري العربي
- ضمانات تحقيق الأمن الفكري العربي

المحور الأول: الإطار النظري للعولمة والأمن الفكري.

أ) الإطار النظري للعولمة:

تمهيد:

لقد أصبحت المتغيرات الخارجية أكبر تأثيرا في صناعة سياسات الدول وتوجهاتها والأمثلة في أيامنا هذا كثيرة على اختلافها وتعددها، حيث أصبحت تشكل ضغطا كبيرا على الدولة الوطنية بشكل لم يترك لها أي خيار أو مجال للمناورة(1). إن الكثير من السياسات والمتغيرات العالمية التي تؤثر وتنعكس نتائجها على مختلف نواحي الحياة البشرية على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو السياسي، وكذلك على المستوى الحضاري، أكثر هذه المتغيرات

انتشاراً وشيوعاً هي تلك الظاهرة التي أطلق عليها الكوكبة أو العولمة، وأخيراً أطلق عليها الأمركة كون الولايات المتحدة الأمريكية هي اللاعب الأكبر والأكثر تأثيراً من خلال هذه الظاهرة(2).

لمحة تاريخية عن العولمة:

باختصار يمكن القول أن العالم شهد منذ مطلع التسعينات العديد من التغيرات، تمثلت أهمها في انهيار الكتلة الاشتراكية بسقوط جدار برلين وتحول النظام العالمي إلى القطبية الأحادية أوما اصطلح عليه النظام العالمي الجديد، وما تمخض عنه من زيادة هيمنة القوى الرأسمالية الغربية، وظهور مجموعة من المؤسسات العالمية الجديدة التي تنهض على مجموعة من المبادئ التي تروج إليها من خلال ثوب العولمة الاقتصادي. ومع منتصف التسعينات، بدأ الخطاب السياسي للقوى الكبرى في إبراز مفهوم العولمة باعتباره تعبيراً عن هذه التحولات، وقد ركز هذا الخطاب على أن العولمة تعنى تحول العالم إلى سوق وقرية عالمية واحدة تنتقل فيها عناصر الإنتاج دون قيود، ولم يقتصر الأمر على الخطاب السياسي المنادي للديمقراطية وتحرير التجارة الخارجية، وإنما امتد ليشمل إنشاء مؤسسات عالمية جديدة للإسراع في هذا التحول وبأبعاد مختلفة في ظل الدعوة لتوحيد منظومة القيم.

لقد برز مفهوم العولمة في البداية في مجال الاقتصاد، وكنتاج للثورة العلمية والتكنولوجية التي مثلت نقلة جديدة لتطور الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الثورة الصناعية التي ميزت القرنين السابقين. فالثورة الصناعية بشكلها التقليدي ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر في إنجلترا ومنها إلى القارة الأوروبية، حيث أدى التطور في استخدام الطاقة (البخار والكهرباء) إلى تغير جذري في أسلوب وقوى وعلاقات الإنتاج. وأدت هذه التغيرات المتلاحقة إلى التطور والتوسع الاقتصادي، الذي دفعها للسعي بأي شكل وأية وسيلة للحصول على الموارد الطبيعية وفتح الأسواق العالمية(3)(مرحلة الحروب الأوروبية والاستعمار الخارجي بهدف توفير احتياجات الرأسمالية الصاعدة).

إن استمرار التطور التكنولوجي وثورة المعلومات والاتصالات التي صاحبته، والتي شكلت فتحا جديدا في نمط الإنتاج وطبيعته، حققت بدورها تغييرا في شكل التفاعلات والتعاملات الدولية، حيث ظهرت الحاجة إلى توحيد أسواق الدول الصناعية في سوق عالمية واحدة، وتوفير إمكانيات الارتقاء بأداء الدول الصناعية بما يقتضيه ذلك من إعادة بناء شكل الرأسمالية. وهذا يعنى ضرورة تجاوز الحدود القومية وإزالة الأوضاع الاحتكارية....الخ، حتى يمكن توسيع الأسواق الخارجية للدول الصناعية لاستيعاب المنتجات الحديثة أي خلق مجتمع الاستهلاك الكبير، بعد أن كانت قيمة الادخار هي القيمة الأساسية التي اتسمت بها الرأسمالية منذ نشأتها وحتى الحرب العالمية الثانية(4).

وشكلت هذه السمات بذور التحول من نمط الرأسمالية القومية إلى الرأسمالية العابرة للقوميات، التي ارتبط بها ظهور مفهوم العولمة الذي عبر عن ظاهرة اتساع مجال الإنتاج والتجارة ليشمل السوق العالمية كلها، بحيث لم يعد الاقتصاد محكوما بمنطق الدولة الوطنية وحدها إنما بحكمه ويسطره فاعلون اقتصاديون من نوع جديد. أي أن أهم ما ميز العولمة هو أن الدولة القومية لم تعد هي الفاعل أو المحدد الرئيسي للفاعلية الاقتصادية على المستوى العالمي وحتى الوطني، وإنما أصبح للقطاع الخاص الدور الأول في مجال الإنتاج والتسويق والمنافسة العالمية. كما أصبحت الشركات متعددة الجنسيات تلعب دورا محوريا في هذا المجال(5) ومن ناحية أخرى، أدى تنافس الدول الرأسمالية القوية في ظل العولمة إلى تهميش دور دول العالم الثالث غير القادرة على المنافسة. ولعل هذا الواقع هو ما قاد إلى الاعتقاد في استناد العولمة إلى الداروينية وقانون البقاء للأصلح، حيث رأى بعض المفكرين أن القوى الرأسمالية الكبرى والمتدثرة بغطاء العولمة قد وجدت في هذا المبدأ أساسا نظريا صالحا لإسباغ الشرعية على تجليات العولمة وتداعياتها(6). بل اعتقد بعضهم أن العولمة هي ما بعد الاستعمار، باعتبار أن ما بعد في مثل هذه التعبيرات لا يعنى القطعية مع ما قبل بقدر ما يعني الاستمرار بصورة جديدة كقولنا ما بعد الحداثة.

العولمة...بين التعريفات اللغوية والاصطلاحية:

لقد أختلف المفكرون والباحثون في تحديد تعريف دقيق للعولمة نتيجة لعوامل عدة، لذا تبدو صياغة تعريف دقيق للعولمة مسألة شاقة وصعبة، نظرا لتعدد تعريفاتها، وتأثر تلك التعريفات بالانحياز الأيديولوجي للباحثين واتجاهاتهم إزاء العولمة رفضا أو قبولا وخاصة إذا أضفنا إليه مشكل تعريب المصطلح (كونية،كوكبة،أممية)، بالإضافة إلى تعدد مجالات استخدامها ومواطن استعمالها والأغراض المعلنة أو الخفية من الدعوة إليها أو تطبيقها وتبنيها. ولكي نقترب من صياغة تعريف شامل للعولمة، فلابد من أن نضع في الاعتبار ثلاث عمليات وبعدين أساسين لها تقوم العولمة عليهما وتستند بهما في تغلغلها: العملية الأولى تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة لدى جميع الناس (الترويج للحكم الراشد ومجتمع المعرفة وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات...الخ)، والعملية الثانية تتعلق بتذويب الحدود بين الدول(الترويج لتحرير التجارة والاندماج في الاقتصاد العالمي والأمن الإنساني ومحاربة الإرهاب...الخ)، والعملية الثالثة هي زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات (الترويج للأمم المتحدة والمنظمات الدولية المالية والحقوقية والشعارات الكثيرة المختلفة).

أما الأساس الأول فهو الامتداد إلى كل أنحاء العالم، والثاني هو تعمق العمليات الكونية.

1- التعريف اللغوي للعولمة:

العولمة ثلاثي مزيد، يقال: عولمة على وزن قولبة، وكلمة "العولمة " نسبة إلى العَالم أي الكون، وقيل: مشتق من العِلم، وذلك على تفصيل مذكور في كتب اللغة. فالعولمة كالرباعي في الشكل فهو يشبه (دحرجة) المصدر، لكن (دحرجة) رباعي منقول، أمّا (عولمة) فرباعي مخترع إن صح التعبير وهذه الكلمة بهذه الصيغة الصرفية لم ترد في كلام العرب، والحاجة المعاصرة قد تفرض استعمالها،

وهي تدل على تحويل الشيء إلى وضعية أخرى ومعناها: وضع الشيء على مستوى العالم وأصبحت الكلمة دارجة على ألسنة الكتاب والمفكرين في أنحاء الوطن العربي(7). والعولمة ترجمة لكلم"Globalisation" الإنجليزية التي ظهرت أولاً في الولايات المتحدة الأمريكية، بمعنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل. فهي إذا مصطلح يعني جعل العالم عالمًا واحدًا، موجهًا توجيهًا واحدًا في إطار حضارة واحدة، ولذلك قد تسمى الكونية أو الكوكبة. ومن خلال المعنى اللغوي يمكننا أن نقول بأنّ العولمة تعني: تعميم نمط من الأنماط التي تخص ذلك البلد أو تلك الجماعة، وجعله يشمل الجميع أي العالم كله.

وخلاصة لما سبق نقول إن العولمة من حيث اللغة كلمة غريبة على اللغة العربية ويقصد منها عند الاستعمال- اليوم- تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله.

2- تعريف العولمة اصطلاحا:

إن كلمة العولمة جديدة، وهي مصطلح حديث لم يدخل بعد في القواميس السياسية والاقتصادية. ويرتكز مفهوم العولمة عموما على التقدم الهائل في التكنولوجيا والمعلوماتية، بالإضافة إلى الروابط المتزايدة على كافة الأصعدة على الساحة الدولية المعاصرة. لقد ظهرت العولمة أولاً كمصطلح في مجال التجارة والاقتصاد، ثم أخذ يجري الحديث عنها بوصفها نظاماً أو نسقاُ أو حالة ذات أبعاد متعددة، تتجاوز دائرة الاقتصـــاد، فتشـــمل إلى جانب ذلك المبادلات والاتصال والسياسة والفكر والتربية والاجتماع والأيديولوجيا(8).

وقد أطلق على العولمة بعض الكتاب والمفكرين "النظام العالمي الجديد"- New World Order- وهذا المصطلح استخدمه الرئيس الأمريكي جورج بوش- الأب- في خطاب للأمة الأمريكية بمناسبة إرساله القوات الأمريكية إلى الخليج وفي معرض حديثه عن هذا القرار، تحدّث عن فكرة عصر جديد، وربّما يوحي هذا الإطلاق- النظام العالمي الجديد- بأن اللفظة ذات مضامين سياسية بحتة، ولكن في الحقيقة تشمل مضامين سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وتربوية(9)، بمعنى

آخر تشمل مضامين تتعلق بكل جوانب الحياة الإنسانية. ولقد فرضت العولمة نفسها على الحياة المعاصرة، على العديد من المستويات، سياسياً واقتصادياً، فكرياً وعلمياً، ثقافياً وإعلامياً، تربوياً وتعليمياً.

حيث يعرف البعض العولمة تعريفات عامة ومبسطة فيعتبرها: "مجموعة من العمليات التي تغطي أغلب مناطق العالم والتي تشيع على مستوى العالم، أي تتضمن بعد الامتداد والعمق"(10).

ويقول **جيمس روزانو** أحد علماء السياسة الأمريكيين عن العولـــمة: "إنّها العلاقة بين مستويات متعددة لتحليل الاقتصاد والسياسة والثقافة والأيديولوجيا، وتشمل: إعادة الإنتاج، وتداخل الصناعات عبر الحدود وانتشار أسواق التمويل، وتماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول نتيجة الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة"(11). والكاتب الأمريكي **وليم جريدر** وصف العولمة "بأنها آلة عجيبة نتجت عن الثورة الصناعية والتجارية العالمية، وأنّها قادرة علي الحصاد وعلي التدمير، وأنّها تنطلق متجاهلة الحدود الدولية المعروفة، وبقدر ما هي منعشة، فهي مخيفة. فلا يوجد من يمسك بدفة قيادتها، ومن ثمّ لا يمكن التحكم في سرعتها ولا في اتجاهاتها"، فهي نظام عالمي جديد يقوم على العقل الإلكتروني، والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني غير المحدود، دون اعتبار للأنظمة والحضارات والثقافات والقيم، والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم"(12). ومن خلال الاطلاع على التعاريف المختلفة يمكن إعتبار العولمة ببساطة إتجاه جديد متنام، يصبح العالم معه دائرة إجتماعية وسياسية وإقتصادية وثقافية واحدة، تتلاشى في داخلها الحدود والحواجز.

وكالات العولمة (آلاتها وأدواتها):

1 – الشركات المتعددة الجنسيات:

تشكل الشركات المتعددة الجنسية أوما تسمى العابرة للقارات القوة المحركة للعولمة بشكل عام، فهذه الشركات التي تواجه ركوداً في الطلب وارتفاعا حاداً في كلفة الإنتاج تنقل قواعد إنتاجها إلى الدول النامية حيث تشهد أسواق السلع

والخدمات نمواً ملحوظاً، بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية والتسهيلات التي تمنحها الدول النامية لهذه الشركات المتعددة الجنسية والتي هي عبارة عن مجموعة من الشركات أتحدت لتشكل شركة كبيرة وضخمة مقرها في دولة معينة ومجال عملها في مختلف دول العالم، لتشكل تيارا اقتصاديا كبيرا يحد ويوقف عمل المؤسسات الصغيرة ويتجاوز الحدود الإقليمية وقد وصل عددها في عام (1998) إلى حوالي / 40 / ألف شركة، بلغت إيرادات أكبر (500) شركة منها عام 1996 نحو(11000) مليار دولار، وهذا ما شكل (44%) من الناتج المحلي العالمي الذي وصل إلى نحو(23000) مليار دولار، وتسيطر الشركات المتعددة الجنسيات على ثلث الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، وثلثي التجارة الدولية في مجال السلع والخدمات(13).

2 – منظمة التجارة الدولية

وهي منظمة منبثقة عن اتفاقية الغات وهي تجسيد للاتجاه البارز نحو محاولة تحويل الاقتصاد العالمي إلى سوق واحدة لا تعرف الحواجز أمام حركة السلع (مادية أو خدمية أو تكنولوجية)، وحركة رأس المال وهو ما يتضمن تحويل العالم إلى حقل قانوني واحد تتوحد فيه القواعد الموضوعية التي تحكم المعاملات التجارية والمالية الدولية. وتقوم وظيفة منظمة التجارة الدولية على ثلاثة مبادئ أساسية هي:

- تحرير التجارة الدولية من القيود.

– عدم التمييز بين البلاد المختلفة في المعاملات التجارية، وهو المبدأ المعروف.

– تحديد قواعد السلوك في المعاملات التجارية، وذلك بتحريم أن تقوم دولة بإغراق سوق دولة أخرى عن طريق بيع سلعة معينة في أسواق التصدير بسعر أقل من السعر الذي تباع به في سوقها الداخلي، كذلك تحريم إعطاء دعم للمنتجين لسلعة معينة بقصد تمكينهم من تصديرها بسعر مخفض (14). والملاحظ وانه في الوقت الذي شجعت فيه الدول الصناعية المتقدمة المنافسة والأسواق الحرة، تبنت الدول الصناعية نفسها ومنها الولايات المتحدة مبدأ التجارة المدارة، وتقييد الأسواق(من

خلال قوانين حماية المنتجات الوطنية أو فرض الرسوم والضرائب المرتفعة على البضائع الأجنبية المنافسة ودعم المنتجات المحلية) عندما تتعرض مصالحها للخطر مثال السلع الصينية.

3 – صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير:

يعد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أهم أدوات ترسيخ العولمة والنظام الاقتصادي العالمي المعاصر من خلال برنامج التثبيت الاقتصادي، وبرنامج التكيف الهيكلي.

فصندوق النقد الدولي يتابع ويشرف على تنفيذ ما يلي:

أ - برنامج التثبيت الاقتصادي: تعتمد فكرته على تحليل العلاقة بين مشاكل المديونية المتراكمة، والتعديلات في هيكل الاقتصاد ومدى انعكاس ذلك على ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة في الآجال القصيرة، ويلاحظ أن صندوق النقد الدولي بشكل عام ينصح الدول التي تعاني من بعض الاختلالات الهيكلية أوالمديونية المرتفعة وتطلب الاقتراض منه بهدف معالجة هذه الاختلالات الهيكلية ما يلي:

1 – العمل على الحد من الإنفاق العام على الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية والدفاع.

2 – التحكم بالسيولة النقدية من خلال السيطرة على عرض النقد والائتمان المحلي بما في ذلك زيادة الفائدة على الودائع المحلية.

3 - العمل على تخفيض مستويات الأجور المحلية.

ب – برنامج التكيف الهيكلي: يشرف البنك الدولي على متابعة تنفيذ برنامج التكيف الهيكلي من خلال الاعتماد على مفاهيم النظرية الاقتصادية في تخصيص وتوزيع الموارد وأهم الإجراءات التي يلح عليها لتطبيق هذا البرنامج تتركز على المطالبة بما يلي:

1 - الحد من الملكية العامة على حساب توسيع القطاع الخاص وتحميل القطاع العام مسؤولية التشوهات الهيكلية والاختلالات الاقتصادية الداخلية.

2 – يرى البنك الدولي ضرورة العمل على تحرير التجارة وزيادة الصادرات لأنها في رأيه شرط أساسي لزيادة الإنتاجية، كما يؤكد ضرورة المنافسة وتخفيض الرسوم الجمركية والعمل على التوسع في تمثيل الوكالات الأجنبية.

4 – ثورة الاتصالات والمعلوماتية:

تعد ثورة الاتصالات والمعلوماتية اليوم من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدول الرأسمالية بشكل عام في فرض ونشر سياساتها المعولمة من خلال جعل العالم كقرية صغيرة، بحيث أضحى الذي يحكم العالم اليوم هوقوة المعرفة والمعلوماتية وتحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد يعتمد على المعرفة بعد أن كان اقتصاداً معتمداً على الاستخدام الكثيف لرأس المال وللعمالة، وهذا بفضل ثورة المعلومات والتقانة المتعددة الوسائط. إن أوراق اللعبة المعرفية والتكنولوجية اليوم في يد (12%) من سكان العالم "الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا الموحدة، اليابان" التي تسيطر على أكثر من (90%) من حجم التجارة العالمية، وجاءت شبكات الانترنيت لتضيف وسيلة تسهم في تعزيز فكرة العولمة وسياساتها(15)، وكذلك ساعدت ثورة الاتصالات هذه على عولمة الإعلام من خلال انتشار الفضائيات التي تعمل على نشر القيم والسلوك الاستهلاكي.

أبعاد العولمة واتجاهاتها:

في إطار التحليلات العلمية يقدم فريدريك جيمسون خمسة أبعاد رئيسية للعولمة هي(16):

1- البعد التكنولوجي: يعتبر حتميا، ويتمثل في تطور وسائل الاتصالات وثورة المعلومات والابتكارات.

2- البعد السياسي: يتعلق بمسألة دور الدولة ووظائفها، والحاجة أوعدم الحاجة إلى وجودها وهذا ما يصفه الكاتب بأنه حالة توتر نابعة من سطوة السياسة الأمريكية بشكل خاص، والتي ستحدد من خلال إستراتيجيتها الخارجية أدوار الدول في العالم.

3- البعد الثقافي: ويتمثل في التوحيد النمطي للثقافة العالمية، وإخراج الصور المحلية واستبدالها بالثقافة الغربية والأمريكية تحديدا، وإضعاف الصناعة الثقافية المحلية أمام المنتج الثقافي الوافد.

4- البعد الاقتصادي: ويتمثل في سطوة الصناعات الاستهلاكية السلعية الغربية، والسيطرة المتواصلة للشركات متعددة الجنسيات على مقدرات الاقتصاد العالمي، وإضعاف البنى الاقتصادية المحلية، والاعتماد على الاستيراد.

5- البعد الاجتماعي: يركز على زيادة النزعة الاستهلاكية في الحراك الاجتماعي على حساب السمات الاجتماعية والثقافية التراثية المحلية ذات الخصوصية والمتميزة للمجتمعات النامية.

ب) الإطار النظري للأمن الفكري:

تمهيد:

إن حرية التفكير والتعبير حق للناس فلا يحل لأحد مصادرته. فالإنسان بلا حرية تفكير وتعبير يصبح محض جماد، والله خلق الإنسان مفكرا متميزا بالإدراك والفكر والعقل، ومن هنا نجد أن لكل أمة أمنها الفكري وفق معاييرها ومقاصدها ومصالحها وأمنها الوطني العام. وكما هومعروف فللأمن الفكري أسانيد عقلية وقانونية وعملية وسياسية متفق عليها أوينبغي الاتفاق عليها، بيد أنه على الرغم من وضوح هذا الأمر فهناك من يبدي مخاوفه من الأمن الفكري باعتباره نقيضا لحرية التفكير والتعبير، وهي مخاوف صادرة عن خطأ جسيم في مفهوم حرية التفكير والتعبير. وبالنسبة لمفهوم حرية التفكير والتعبير فهوليس مفهوما مطلقا، بمعنى ليس هناك حرية تعبير مطلقة بل معيار الأمن الفكري هوتوفير لعقول الناس الأمن ضد مهددات أمن العقول والأفكار والمفاهيم. والأساس هنا أن هذا الشخص الذي يحرص على حرية تعبيره في الأمور المذكورة آنفا يعيش في جماعة أومجتمع، وكل مجتمع يقوم على أسس من المبادئ والقيم، وهذه المبادئ والأسس والقيم هي التي تضبط حرية التعبير وترشدها. وإذا كان ليس من حق المجتمع أن يصادر

حرية الفرد في التفكير والتعبير فليس من حق الإنسان الفرد أن يشذ على المجتمع، لأنه لا يوجد تناقض بين حرية التعبير وبين مصالح المجتمع ومبادئه(17).

تعريف الأمن الفكري:

بناء على ما سبق يمكن تحديد مفهوم الأمن الفكري بأنه: حفظ العقول من المؤثرات الفكرية والثقافية الضارة المنحرفة أوهوحفظ عقول الناشئة، بمعنى: حماية الأمة ــ وبخاصة شبابها ــ من أي انحراف خلقي أوسلوكي أوفكر ضال أومعتقد باطل أورأي هدام أواجتهاد خاطئ صادر من غير أهله أوزعزعة ثوابت الدين لدى الفرد أوالمجتمع أوالعبث في مقدرات الوطن ومكتسباته(18). ويعرف الأمن الفكري أيضا بأنه:" النشاط والتدابير المشتركة بين الدولة والمجتمع لتجنيب الأفراد والجماعات شوائب عقدية أوفكرية أونفسية تكون سببا في انحراف السلوك والأفكار والأخلاق عن جادة الصواب أوسببا للإيقاع في المهالك(19).

وببساطة يمكن أن نعرف الأمن الفكري بأنه: شعور الدولة والمواطنين باستقرار القيم، والمعارف والمصالح محل الحماية بالمجتمع، ووحدة السلوك الفردي والجماعي في تطبيقها، والتصدي لكل من يعبث بها. ومن ثم فالأمن الفكري يعني الحفاظ على المكونات الثقافية الأصلية في مواجهة التيارات الثقافية الوافدة أوالأجنبية المشبوهة، وهوبهذا يرمي إلى حماية وتحصين الهوية الثقافية من الاختراق أوالاحتواء أوالاستلاب من الخارج. وهذا يعني أن الأمن الفكري هوالحفاظ على العقل من الاحتواء الخارجي وصيانته وزيادة مناعته من الغزوالفكري، فقد اتّسم هذا العصر بالتطوّرات والمستجدّات المتعاقبة في شتى المجالات والمعارف التي مهّدت للتقارب بين المجتمعات والشعوب، وأدّت إلى انفتاح الثقافات على بعضها متبادلة التأثير والتأثّر فيما بينها، ممّا يسهّل من دخول التيارات الفكرية الوافدة بما حمله من إيجابيات وسلبيات.

خصائص وصفات الأمن الفكري(20):

1- الأمن حالة شعورية نفسية.

2- الفكر محصلة ونتاج لما يدركه العقل الإنساني من قيم، ومعارف، وعلم بالمصالح محل الحماية في المجتمع.

3- وحدة السلوك العام لدى المجتمع أفراداً وجماعات في تطبيقهم للقيم والمعارف، والالتزام بصيانة المصالح محل الحماية بالمجتمع، بما يؤكد الولاء والانتماء للوطن.

4- بلورة رأى عام رافض لكل ما يمس القيم والمعارف والمصالح محل الحماية.

5- التصدي الفردي والجماعي لأي محاولة تمس مجموعة المصالح المعتبرة في المجتمع سواء من خلال الحوار، والمناصحة والمناقشة والمقارعة بالحجة.

أهداف الأمن الفكري:

- توفير السلامة الوطنية للجميع ضد أية اعتداءات أوتجاوزات أوبلبلات أوأية مداخلات أخرى من شأنها أن تخلق وتشيع في المجتمع حالة من الفوضى والاضطراب.

- توفير السلامة والطمأنينة للجميع ضد كل الاتجاهات ذات الطابع الفكري وغير الفكري التي من شأنها أن تقوض البناء الفكري القويم ، وإحلال أفكار ومفاهيم بديلة هزيلة وربما منحلة ذات أهداف وأبعاد شخصية أومصلحية أومناهضة للدين والقيم والأخلاق والعقل.

- حراسة النهضة من مخاطر التحجر والجمود بمصادرة حرية التفكير والتعبير باسم مصلحة متوهمة، ومن تقويض أمن المجتمع والدولة تحت عنوان حرية التعبير.

المحور الثاني: العولمة الثقافية والإعلامية في عصر الثورة الرقمية

أ) العولمة الثقافية:

لم تعد الثقافة خاضعة لوسائل تقليدية في النشر والانتشار، وإنما أضحت متأثرة إلى حد بعيد بالتكنولوجيا عامة وتكنولوجيا الاتصالية والمعلومات خاصة، هذه التكنولوجيا التي استطاعت القيام بالاختراق الثقافي، فالثقافة محمولة عبر التكنولوجيا فالتكنولوجيا تبث الثقافة التي تريد.

ومن هنا جاء مصطلح «العولمة الثقافية»، أي قدرة الثقافات الأقوى تكنولوجياً على السيطرة على الثقافات الأضعف تكنولوجياً، إن التكنولوجيا بدأت تلعب دوراً بارزاً ليس على نطاق محلي فحسب وإنما على نطاق عالم .

مفهوم العولمة الثقافية:

إن الثقافة أحد مظاهر العولمة وجوانبها، وهي ما أطلق عليه البعض بنظام التحكم الاجتماعي في سوق المجتمعات. والثقافة من اخطر الأوجه الحضارية المتأثرة بظاهرة العولمة. ولتحديد معنى واضح لعولمة الثقافة نعرج أولاً على تعريف الثقافة.

1- تعريف الثقافة:

يعرفها دافيد روتكوبف بأنها " نموذج كلي لسلوك الإنسان ونتاجاته المتجسدة في الكلمات والأفعال وما تصنعه يداه، وتعتمد على قدرة الإنسان على التعليم ونقل المعرفة للأجيال التالية ". أما محمد عابد الجابري فيعرفها:" ذلك المركب المتجانس الذكريات والتطورات والقيم والرموز والتعبيرات والإبداعات والتطلعات التي تحفظ لجماعة بشرية تشكل أمة أوما في معناها، بهويتها الحضارية، في إطار ما تعرفه من تطورات بفعل ديناميتها الداخلية وقابليتها للتواصل والأخذ والعطاء"(21).

ومن خلال هذه التعريفات يمكن تحديد المعالم الآتية للثقافة:

أولاً: أن الثقافة لا تقتصر على مجرد المعلومات والتصورات الذهنية لدى كل فرد، بل تطال مجموع الشخصية الإنسانية ومدى تفاعلها مع البيئة والكون.

ثانياً: أنها لا تعكس تصوراً فردياً محضاً، بل هي صورة لمجتمع كامل وأمة بأسرها.

ثالثاً: أن الثقافة تعبر عن الخلفية الإنسانية التاريخية، وطموحات النفس البشرية.

2- تعريف العولمة الثقافية:

العولمة الثقافية هي محاولة تعميم نموذج ثقافي لمجتمع ما على المجتمعات الأخرى من خلال التأثير على المفاهيم الحضارية والقيم الثقافية والأنماط السلوكية

لأفراد هذه المجتمعات بوسائل سياسية واقتصادية وثقافية وتقنية متعددة . إن الدول والمنظمات الداعية والعاملة لفرض ظاهرة العولمة تعمل على استثمار منجزات ثورة الاتصالات والتقدم التقني والتكنولوجي في نشر ثقافة جماهيرية واحدة وبقوالب محددة مسبقة الصنع عمودها الفكري الاستهلاك، وهذا ما نجده في المحطات الفضائية من خلال الترويج للثقافة الاستهلاكية، فالإعلان أصبح سيد الموقف في كل الفضائيات وشكلت المواد الإعلانية هاجس والعامل المسيطر الذي يوجه الأجيال الجديدة في التفكير والتعامل.

يقول **ناعوم تشومسكي**: "إنّ العولمة الثقافية ليست سوى نقلة نوعية في تاريخ الإعلام، تعزز سيطرة المركز الأمريكي على الأطراف، أي على العالم كله".(2[2]) فالعولمة كما يدعي روادها هي انتقال من مرحلة الثقافة الوطنية إلى ثقافة عليا جديدة "عالمية"، وهي في حقيقتها اغتصاب ثقافي وعدوان رمزي على سائر الثقافات الأخرى، واختراق تقني يستخدم وسائل النقل والاتصال لهدر سيادة الثقافات الأخرى للشعوب وفرض الثقافة الغربية". ويسير عبد **الفتاح أحمد الفاوي** في نفس المضمار حين قال:" ليست العولمة انتقالاً من ظاهرة الثقافة الوطنية والقومية إلي ثقافة عليا جديدة هي الثقافة العالمية بل إنّها فعل اغتصاب ثقافي وعدواني رمزي علي سائر الثقافات خاصة ثقافتنا العربية والإسلامية".

أهداف عولمة الثقافة :

- خدمة السيادة المركزية والهيمنة العالمية، وتمرير معاني العولمة الاقتصادية والسياسية.
- اختراق المجتمعات، وزرع القيم والأفكار الثقافية للقوى المسيطرة بعد إسقاط عناصر الممانعة والمقاومة لديها.
- توحيد الثقافة العالمية، وصهرها في ثقافة واحدة، وإلغاء التعددية الثقافية وحق التنوع الثقافي.

- نزع الخصوصية الفردية ومحوالهوية الذاتية، ولذلك نرى أن أنصار العولمة لا يعترفون بالهوية الشخصية سواء هوية الفرد الواحد أوالمجتمع الواحد أوالدولة الواحدة.
- تحطيم كل الثوابت الدينية والفكرية والأخلاقية للوصول إلى بناء إنسان هامشي يذوب في بحر المادية.
- فرض سياسة إعلامية قادرة على إعادة صياغة الأخلاق والقيم والعادات وفرض هيمنة ثقافية جديدة تصب في مصلحة الدول الغربية تشجع الاستهلاك والتبعية.
- تعدد الثقافات المتداولة وحرية الأديان.
- اندثار الخصوصيات الثقافية وأنماط الاستهلاك التقليدية.

وتهدف «العولمة الثقافية» بشكل عام إلى زرع القيم والأفكار النفسية والفكرية والثقافية للقوى المسيطرة في وعي الآخرين باختراقها ثقافياً وإسقاط عناصر الممانعة والمقاومة والتحصين لديها، وبالمعنى الثقافي الحضاري إعادة صياغة قيم وعادات جديدة تؤسس لهوية ثقافية وحضارية أخرى بديلة لهذه المجتمعات، مهددة لهويتها الحضارية بشكل جدي باتجاه فرض نمط ثقافي معين ووحيد.وهيمنة ثقافية معينة تنتجها مصالح الأقوياء وسيلتها الأساسية في ذلك وسائل إعلامية جبارة أصبحت قادرة على إعادة صياغة الأخلاق والقيم والعادات.
تحديات العولمة الثقافية: من التحديات لعديدة التي باتت تفرضها العولمة عامة والعولمة الثقافية بشكل خاص نذكر:

- الثورة الإعلامية المتمثلة في شبكة الأنترنت والقنوات الفضائية التي تروج للثقافة الغربية، وتدعوإلى أنماط جديدة للحياة، وزرع القيم والأفكار الغربية في المجتمعات الأخرى والترويج لثقافة الاستهلاك بعيداً عن القيم السامية والمثل العليا.

- الدعوة لحرية التعبير المطلقة التي تتنافى والتشريع الرباني والقيم والعادات والأعراف.
- تهديد اللّغة المحلية الأم من خلال التركيز على استخدام اللّغة الإنجليزية في الجامعات والمعاهد، والمدارس، والتعاملات التجارية.
- الاختراق الثقافي للعالم العربي والإسلامي والنامي من قبل الدول الغربية من خلال السيطرة على وسائل الاتصال وقنوات الإعلام المختلفة، وتأثر وسائل الإعلام العربية والإسلامية بمثيلاتها الغربية ومحاولة تقليدها، مما أدى إلى طمس الهوية الثقافية جزئيا.
- الدعوة إلى فصل الدين عن الأمور الأخرى وإهمال الجوانب الروحية وتهميشها، والتركيز على الجوانب والنزعات المادية.

الجوانب السلبية للعولمة الثقافية:

- هيمنة الثقافة الغربية: معظم الإنتاج الإعلامي والثقافي ومحتوى شبكات الإنترنت هو نتاج غربي، يقوم على استثمار التقدم الهائل في تكنولوجيا الاتصال والإعلام، وهذه المنتجات الإعلامية تحمل فكرا محدد وتعبر عن ثقافة معينة بكل ما تحمله من قيم وعادات وتقاليد وأنماط سلوك، والغرب هو الذي يسيطر على أغلب القنوات البث الفضائي وعلى محتوى شبكات الإنترنت وعلى أكبر دور الصحف والمجلات ودور النشر ووكالات الأنباء، فالعولمة تبدو في المجال الثقافي اتجاه إلى إعادة صياغة العالم وفق ثقافة معينة هي الثقافة الغربية الأمريكية.

- زعزعة منظومة القيم الاجتماعية: تتمثل منظومة القيم الاجتماعية في العقائد والقواعد العامة التي تحرص كل أمة على حمايتها، وفي المقابل نجد وسائل الإعلام العالمية تبث أفكار وآراء وتصورات منافية ومختلفة مع عقائدنا وقيمنا وتترك آثار سلبية في إدراك ووعى ووجدان المتلقيين وبالتالي تشكل خطر على إدراك الشباب ومعتقداتهم الأصلية ووعيهم بقيمهم نتيجة لبث قيم بديلة تشغل عقولهم وفكرهم.

- تهديد لغتنا العربية: وتمثل ملامح هذه الأزمة في الإقصاء المستمر للغة العربية بمظاهر شتى منها: انسحاب اللغة العربية من حياتنا اليومية وفى أجهزتنا الإعلامية الرسمية والغير الرسمية لصالح اللغة الانجليزية.

وخلاصة ما سبق هو أن العولمة الثقافية وعبر وسائل الإعلام وشبكات المعلومات كالانترنت، أصبحت تمارس نوعاً من التحكم والضبط لسلوك الأفراد والمجتمعات وبطريقة قصريه رغم بعض أشكالها الجذابة، ولهذا لم يعد مستغرباً أن تمتلك بعض المحطات التلفزيونية الفضائية موارد تفوق ميزانيات بعض الدول النامية. إن مراكز المعلومات وتكنولوجيا الاتصال هي التي تمتلك اليوم مفاتيح الثقافة، ولذلك نجحت الدول الغربية في نشر ثقافتها عبر المحيطات والقارات والترويج لأفكارها وقيمها الثقافية والأخلاقية والاجتماعية والسياسية على حساب اكتساح الثقافات الوطنية.

ب) العولمة الإعلامية الرقمية:

كما سبق وان اشرنا بأن مشروع العولمة، هو مشروع كلي وشامل، يحاول باستمرار أن يتغلغل داخل كل أشكال المنظومات السوسيو - اقتصادية والثقافية لدول العالم، وخاصة من خلال الإعلام لما له من أدوار خطيرة وحاسمة وسريعة في ثقافتنا، هذه الثقافة الجديدة من تاريخ الإنسانية هي ثقافة الإعلام والمعرفة والمعلوماتية. ومع انتشار الأشكال الجديدة والثورية في الاتصال والإعلام، نجد أن وسائل الإعلام والاتصال تصنع وتوجه وتحدد منظومة سلوكياتنا وتوجهاتنا وعلائقنا بل وتتحكم فيها .لهذا نجد منظري وصناع العولمة يركزون بشكل كبير على الآلة الإعلامية من أجل خدمة وصناعة المخططات والمصالح الإستراتيجية للعولمة.

إن شبكة الإنترنت قد سيطرت على كل وسائل الإعلام، فكان العامل التقني من العوامل الأساسية لثورة الإعلام والاتصال، بجانب العامل الاقتصادي والعامل السياسي المتمثل في الاستخدام المتزايد لوسائل الإعلام، لقد أصبحت الإنترنيت وسيطا إعلاميا يطوي بداخله جميع وسائط الاتصال الأخرى على اختلافها

وتنوعها. وتبرز عولمة المعلوماتية عبر الإنترنيت، في الإعلام والسياسة والاقتصاد حيث تسعى من خلال تكنولوجيا الثورة الاتصالية إلى نشر مبدأ التماثل، وتحميه ليصبح بذلك أمرا واقعا، وتحويل المجتمع إلى كتل متشابهة، تنميط الحياة اليومية بحكم فراغ ما يسمى بالخيال الجماعي، وظهور نمط واحد من الواقع المعيشي، يتصف بالتماثل مع تنميط المشاعر الإنسانية والتحكم في تشكلها وفق منطق معين من الأولوية والأهمية. فالتحكم الإعلامي في المشاعر البشرية وتحديد أهميتها وبرمجة أولويتها، هو تحكم في ثقافات الشعوب.

إن العولمة المعلوماتية إنما تدور بآليات وتقنيات الثورة التقنية للمعلومات، لتوصل مضامين ومفردات من يسيطر على هذه التقنيات والآليات على المستوى الاقتصادي والسياسي والثقافي. فالمحركين الأساسين لظاهرة العولمة الإعلامية والمعلوماتية إنما يتمثلان في الابتكار التكنولوجي، وفي سيطرة الليبيرالية الجديدة، أي إيديولوجية السوق الحر والنمط الاستهلاكي وإعلام الترفيه والخوصصة وما إلى ذلك.

مواقف من عولمة الإعلام:

نميز هنا موقفان رئيسيان أوجزهما باختصار:

الموقف الأول: يؤيد بحـــماس ودون تحفظ، عولمة الإعلام ويبرز إيجابيتها باعتبارها تدعم التدفق الحر للمعلومات وحق الاتصال ومبدأ الشفافية، وتوفر للجمهور فرصا غير محدودة لحرية الاختيار بين وسائل الاعلام والمعلومات، والتحرر من هيمنة واحتكار المؤسسات الإعلام الرسمية الحكومية.

الموقف الثاني: يعارض بشدة عولمة الإعلام، حيث ينظر إليها باعتبارها نفيا للتعددية الثقافية، وتسيد قيم الربح والخسارة وآليات السوق في مجالات الإعلام والاتصال والمعلومات، علاوة على الاعتداء على حرية وسائل الإعلام والحق في الاتصال، وتعويض سلطة الدولة بسلطة الشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات ألخارجة عن الرقابة والسيطرة.

تعريف إعلام العولمة:

يمكن اعتباره سلطة تكنولوجية ذات منظومات معقدة لا تلتزم بالحدود الوطنية للدول، وإنما تطرح حدودا فضائية غير مرئية ترسمها شبكات اتصالية معلوماتية على أسس سياسة واقتصادية وثقافية وفكرية لخلق عالم من دون دولة ومن دون أمة ومن دون وطن، اصطلح عليه عالم المؤسسات والشبكات التي تتمركز وتعمل تحت إمارة منظومات ذات طبيعة خاصة وشركات متعددة الجنسيات يتسم مضمونها بالعالمية والتوحد على رغم تنوع رسائلها التي تبث عبر وسائل تتخطى حواجز الزمن والمكان واللغة لتخاطب مستهلكين متعددي المشارب والعقائد والرغبات والأهواء.

وهناك من عرفها بأنها عملية تهدف إلى التعظيم المتسارع والمذهل في قدرات وسائل الإعلام والمعلومات على تجاوز الحدود السياسية والثقافية بين المجتمعات بفضل ما تقدمه تكنولوجيا الحديثة والتكامل والاندماج بين هذه الوسائل بهدف دعم وتوحيد ودمج أسواق العالم وتحقيق مكاسب لشركات الإعلام والاتصال والمعلومات العملاقة وهذا على حساب دور الدولة في المجالات المختلفة.

تعريف العولمة الإعلامية:

الواقع إن سنوات الثمانينات قد عرفت اتجاه عولميا في الكثير من القطاعات، كالصحافة المكتوبة وبخاصة الأسبوعية وبرامج التلفزيون والأفلام وبنوك المعلومات والبرمجيات الحاسوبية والإنترنت.

إن عولمة الإعلام هي سمة رئيسية من سمات العصر المتسم بالعولمة، وفي سبيل وضع تحديد لمفهوم العولمة الإعلامية ناقش **جيدنز** عولمة وسائل الإعلام على أنها ضغط للزمان والمكان، وأشار إلى أن عولمة الإعلام هي الامتداد أوالتوسع في مناطق جغرافية مع تقديم مضمون متشابه، وذلك كمقدمة لنوع من التوسيع الثقافي، وأكد **جيدنز** أن وسائل الاتصال التكنولوجية الجديدة جعلت من الممكن فصل المكان عن الهوية، والقفز فوق الحدود الثقافية والسياسية والتقليل من مشاعر الانتساب

أوالانتماء إلى مكان محدد، كما شدد على أهمية دور الإعلام في خلق وتضخيم الحقائق اعتمادا على الصور والرموز. فالعولمة الإعلامية بهذا المعني تشير إلى وحدة المضمون الإعلامي مما يحقق تنوعا وتعددا وجماهيرية أكثر لدى المتلقين، وأنها تعمل على تآكل الحدود التـــــقليدية للدول، فبالرغم من أنها أحد فروع العولمة إلا أنها تؤدي إلى مزيد من العولمة، وتعمل على نشرها بين أرجاء المعمورة.

أما مفهوم **شومان** للعولمة الإعلامية الذي يقول فيه إنها عملية تهدف إلى التعظيم المتسارع والمستمر في قدرات وسائل الإعلام والمعلومات على تجاوز الحدود السياسية والثقافية بين المجتمعات، بفضل ما توفره التكنولوجيا الحديثة والتكامل والاندماج بين وسائل الإعلام والاتصال والمعلومات، وذلك لدعم عملية توحيد ودمج أسواق العالم من ناحية، وتحقيق مكاسب لشركات الإعلام والاتصالات والمعلومات العملاقة متعدية الجنسية على حساب تقليص سلطة ودور الدولة في المجالين الإعلامي والثقافي من ناحية أخرى.

المخاطر السلبية للعولمة الإعلامية:

- انهيار السيادة القومية للإعلام في ظل انهيار المفاهيم التقليدية حول القومية الحديثة مثل السيادة على الفضاء والحدود وصنع السياسات الإعلامية.

- اعتماد دول الجنوب بشكل أساسي على البرامج الإخبارية والإعلانات والحوارات والمسلسلات والأفلام خاصة الأمريكية وقد ترتب على ذلك زيادة الهيمنة الاتصالية لدول المركز.

- تدفق الثقافة والمفاهيم والأفكار وعادات وسلوكيات ومعلومات غربية جديدة إلى دول العالم بلا حواجز ولا ضوابط وفى إطار تنافسي تجارى بين الشركات المتعددة الجنسيات.

- زيادة الفجوة الاتصالية بين الشمال الغنى والجنوب الفقير على مستوى العالم، مما أدى إلى تزايد الخلل في التدفق الإعلامي والمعلوماتي من طرف الشمال الغنى إلى الجنوب الفقير وترسيخ الأنماط التقليدية السلبية والمتحيزة في سريان وتدفق

الأنباء المبتورة المشوهة عن دول الجنوب والتي تعتمد إغفال كافة الإنجازات التنموية التي تحققت في تلك الدول.

المحور الثالث: الأمن الفكري العربي في زمن الاستلاب العولمي..تجليات وتحديات

قبل تحديد أهم الاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الأمن الفكري العربي وحمايته من مخاطر العولمة الإعلامية والثقافية التي تعد أحد الآليات الرئيسية لفرض المنطق الرأسمالي المتوحش المتزين في مظهره بشعارات الديمقراطية وحماية حقوق الانسان وحرية التعبير والتبادل الحر وحرية السوق، المخفي في جوهره محاولة إقامة ديكتاتوريات لانسانية تهدف إلى تكريس هيمنة الأقوياء وافتراس الضعفاء، لا بد بداية من التطرق لأبرز المظاهر والتجليات التي يخلفها تأثير هذه الأخيرة على الأمن الفكر العربي، ذلك أن إيجاد الحلول مرتبط بالقدرة على التحليل والتشخيص الواقعي المستمد من محيط المجتمعات العربية المتأثرة بالمركز الغربي المؤثر، علاقة كثيرا ما تحكمها المصالح وتحركها القوة وتحدد نتائجها الوسائل.

الأمن الفكري العربي في عصر العولمة الاعلامية والثقافية... أزمات وتهديدات

لقد أحدثت العولمة بشتى صورها وكافة أشكالها وباختلاف آلياتها وقنواتها تغيرا جذريا في أنماط التفكير وأساليب التسيير لدى العديد من الدول والمجتمعات، ذلك أن تأثيرها تجاوز كل الحدود المحلية ليأخذ طابعا عالميا حاولت الدول المتقدمة المنتجة لها تصديرها إلى غيرها من الدول الأخرى من أجل تكريس هيمنتها وفرض سيطرتها عليها وإبقائها رهينة التبعية الاختيارية بعد أن فشلت قديما في إنجاح سياستها الاستعمارية الهادفة إلى إخضاع الدول المستضعفة للتبعية الإجبارية، بعد اختيار هذه الأخيرة لأسلوب المواجهة والمقاومة سبيلا للمحافظة على هويتها وخيراتها وثرواتها إيمانا منها أن لكل فعل ردة فعل، وأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة.

وإذا كانت الدول المستضعفة قديما قد نجحت في تحقيق الاستقلال والتخلص من كابوس الاستعمار، إلا أنها بقيت دائما تسعى جاهدة لتدعيمه خاصة بعد أن أصبح

للاستقلال مفهومان قديم وجديد، فإذا كان استقلال الأمس يفرض خروج المستعمر من الأرض فإن استقلال اليوم يقتضي ضرورة التخلص من تبعاته ومخلفاته، ببناء مجتمعات متميزة الشخصية محافظة على الهوية، بناء اعترضته جملة من الصعوبات وواجهته العديد من التحديات، لعل أبرزها وأكثرها ضررا وخطرا ما أفرزته العولمة الاعلامية والثقافية من تهديد للأمن الفكري العربي نتج عنه انحرافات فكرية خلقت تشوهات بنيوية هيكلية في مجتمعاته وأحدثت تغيرات وظيفية في مسيرته التنموية. وسنحاول فيما يلي تحديد أهم الازمات وكذا أبرز التهديدات التي تعيق تحقيق الأمن الفكري العربي.

الأزمات المؤثرة على تحقيق الامن الفكري العربي: لقد ساهمت العولمة الاعلامية والثقافية في بروز العديد من الأزمات في المجتمعات العربية والتي أثرت على أمنها الفكري يمكن أن نجملها فيما يلي:

أزمة حضارية: تتعلق بمحاولة العولمة الثقافية والاعلامية إحداث قطيعة بين حاضر الشعوب العربية التي لا بد وأن تنصهر في بوتقة التحضر الغربي والولاء للقوى المسيطرة وبين ماضيها الحضاري الاسلامي بكل ما يحمله من خصوصيات فكرية وآليات ثقافية، ذلك أن دراسة ماضيها والعودة إلى مصادره إعادة اكتساب للشخصية والهوية المتميزة التي تكسبها ضمانات المناعة الفكرية ضد كل الفيروسات الخطيرة بما فيها ما تخلفه العولمة الفكرية، وهذا لا يعني التقوقع على الذات وانكار ما توصل إليه العالم الغربي اليوم من امكانيات يمكن الاستفادة من ايجابياتها والحد من أخطارها وإنما ضرورة الاستفادة من الآخر دون إلغاء الأنا ونفيها.

أزمة لغوية: لقد أصبحت اللغة العربية في عصر العولمة تعاني من مظاهر الاغتراب في أوطانها، ذلك أنها اقترنت في نظر البعض بالجمود، فهي ليست لغة التقدم والتطور رغم ما تمتلكه من قداسة ومكانة تعبر عن الهوية الذاتية، ولذلك تجد العديد من النخب الثقافية وكذا السياسية تعتمد في كتاباتها وخطاباتها على لغات أجنبية، وتعتبر أن اللغة العربية ماهي إلا لغة أصبحت خارج حركة العصر

الحديث، وهذا ما ولد نوعا من الصراع اللغوي في العديد من الدول العربية بين هذا التيار الذي يمثل تيارا تغريبيا وبين التيار التعريبي الذي يرى في التخلي عن اللغة العربية تخل عن الهوية وانسلاخ عنها ودعوة للبقاء في دائرة التبعية.

أزمة فكرية: إنّ الأمة العربيّة تعاني اليوم أزمة فكرية تتمثل في غياب الرؤى الواضحة، والمناهج السليمة لحل المشاكل، والتغلب على التحديات التي تواجهها. وبتعبير آخر فإنّ هذه الأزمة هي أزمة غياب الإنسان المنهجي، الواعي، القادر، المنتج، والمبدع.. الإنسان الذي يملك حرية الاختيار، وحق المشاركة في اتخاذ القرار.. الإنسان الذي يسعى جادا من أجل النهوض بنفسه وبشعبه وبأمته. ذلك أن اهتمامات المجتمعات العربية اليوم أصبحت مرتكزة على ما أسماه المفكر الإسلامي مالك بن نبي -رحمه الله- "عالم الأشياء" دون عالم الأفكار الذي لا تهتم به إلا فئة قليلة من أبنائها، والأسوأ من هذا فحتى الأقلية المهتمة "بعالم الأفكار" تجد أن أفكارها إما أنها أفكار مريضة تنقصها العلميّة والمنهجيّة والموضوعيّة، أوأنها أفكار ميتة(23).

أزمة الهوية: لقد ساهمت العولمة في تفسخ الهوية العربية وإذابتها في الهوية الغربية، ذلك أن الهدف الرئيسي لها يكمن في الغاء هويات شعوب لصالح شعب يمتلك كثير من آليات السطووالغلبة، وهذا ما أدى إلى جعل الهوية المحلية العربية التي كانت تتصف بالتميز والتفرد تنصهر في هوية العولمة التي تتصف بالتماثل والتشابه بين مختلف الثقافات وفق النموذج المسيطر، ولعل هذا ما يفسر وقوع الانا الفكرية بين الاحتقار العربي والانبهار بكل ما هوغربي، وكذا محاولة العديد من الشباب العربي الالتحاق بالبيئة الغربية عن طريق الاعتماد على الهجرة غير الشرعية كوسيلة لذلك.

أزمة الاغتراب: إن الاحساس بالاغتراب هو أحد الأدوات الاساسية لانتشار الارهاب في المجتمعات العربية، ذلك أن المغترب يكون أكثر عرضة لقبول كل ما من شأنه أن يخفف من آلامه ويقضي على اغترابه بعد احساسه بالعزلة والتهميش في مجتمعه بغض النظر عن مدى شرعيته من عدمه، وقد يكون الارهاب هو الحل

الامثل لكل مشاكله خاصة في ظل الانحراف الفكري عن النهج الصحيح والطريق المستقيم الذي رسمته الشريعة الاسلامية، ولا يكون له حل حينئذ إلا بتحقيق الامن الفكري والحد من مخاطر الغزو الثقافي باعتماد أساليب الوقاية واتخاذ إجراءات للحماية.

مهددات ومعوقات الأمن الفكري العربي:

إن للانحرافات الفكرية أسباب كثيرة متعددة ومتنوعة ومترابطة في أغلب الأحيان، ويظل خطرها مستمرا إذا لم يتم معالجتها وتذليل حلول انعدامها. ومن خلال مراجعة الأدبيات والدراسات نجد أن للأمن الفكري مهددات ومعوقات اهمها:

المهددات والمعوقات الدينية:

تتمثل مهددات ومعوقات الأمن الفكري العربي الدينية في القصور في فهم نصوص الإسلام وتعاليمه وتفسيرها بما لا تحتمل، والتحمس والاندفاع، وتغليب العاطفة دون الرجوع إلى أسس الدين الصحيحة والعقل السليم . بالإضافة لتكون الفجوة بين علماء الدين والشباب، فهناك من الشباب من لا يثق برأي العلماء المعروفين أو فتواهم، ويستأنس بآراء أناس آخرين يعتقد أنهم محل الثقة، وإن كانوا في الحقيقة خلاف ذلك، ومن ثم يستطيع هؤلاء التأثير في أفكار الشباب وتوجيهها إلى الانحراف والتطرف.

المهددات والمعوقات الاجتماعية:

إن للمؤسسات الاجتماعية أثر في نشوء الانحراف الفكري ما لم تقم بدورها الوقائي، فتقف عائقا أمام تحقيق الأمن الفكري، ومن أسباب نشوء الانحراف ظهور التناقض في حياة الناس وخاصة تلك المفارقات العجيبة بين ما يسمعون وما يشاهدون فهناك تناقض كبير أحيانا بين ما يقرأه المرء وما يراه، وما يتعلمه وما يعيشه، وما يقال وما يعمل، وما يدرس له وما يراه، مما يحدث اختلالا في التصورات وارتباكا في الأفكار. كما أن من" أبرز الأسباب الاجتماعية للانحراف والتطرف وجود الطبقية والطائفية، حيث تؤدي الخلافات العقدية والمذهبية

والصراعات بين العرقيات المختلفة إلى المزيد من التوتر بين الفئات المكونة للنسيج الاجتماعي (24).

إن من أسباب الانحرافات الاجتماعية:

- قصور المؤسسات الاجتماعية ذات العلاقة بالشباب عن القيام بدورها مما يجعل الشباب يفتقدون التوجيه والمتابعة.
- ضعف الضبط الأسري ووجود خلل في التواصل بين الوالدين والأبناء.
- تقصير الأسرة في تربية الشباب، ومن ذلك الإهمال وعدم العناية بتربية الشباب من قبل الأسرة، والتفكك الأسري، وعدم مراعاة خصائص النمو وحاجاته.
- تقصير المؤسسات التعليمية في أداء مسؤوليتها التربوية.

المهددات والمعوقات الاقتصادية:

إن الظروف الاقتصادية غير المستقرة والتي لا تحقق الحد الأدنى من احتياجات الإنسان الضرورية تدفع إلى التعصب، وتجعل النفوس ميالة إلى رفض الآخرين، ومن أجل هذا يستغل أصحاب

الأفكار والمذاهب المنحرفة، هذا الجانب لإثارة النفوس على الأفكار والمذاهب السائدة.فتفاقم المشكلات من فقر وبطالة وديون وارتفاع في الأسعار مقابل قلة في الدخل، يؤدي إلى إصابة بعض أفراده بحالات من الإحباط واليأس وإحساس بالعداء تجاه المهيمنين على اقتصاد البلد.

المهددات والمعوقات السياسية(25):

تأتي الدوافع السياسية نتيجة أسباب معينة سواء كانت داخلية أو خارجية منها:

١. السياسات غير العادلة التي تتخذها الدولة ضد مواطنيها والكبت السياسي وتهميش دور المواطن وتغييبه عن المشاركة السياسية.

٢. الصراعات المحلية الداخلية سواء كانت بين طبقات الشعوب المختلفة أو بينهم وبين السلطة.

٣. تكوين جماعات وحركات سياسية غير مشروعة وتبنيها ومدها بالإمكانات المادية والفنية من

جانب دول أخرى لخلق نوع من زعزعة الأمن والاستقرار وخلق الفتن والقلاقل داخل الدولة.

المهددات والمعوقات الثقافية:

إن مجتمعاتنا تعيش في عصر يتصف بفورة ووفرة القنوات الفضائية المنحرفة فكريا وأخلاقيا، والتي تستدرج الشباب نحو أفكار وتوجهات خاطئة، بل قد تأتي من الغزو الفكري والثقافي والأخلاقي حيث

يرجع الفراغ الفكري الذي يعانيه الشباب إلى عدم وجود برامج خاصة تشغل وقت فراغهم بما يفيدهم. إنّ هذه المؤثرات الفكرية وما تخلّفه من آثار سلبيّة على المجتمع وأفراده، تجعل من قضيّة الأمن الفكريّ ضرورة حتميّة وملحّة، فقد أشارت إحدى الدّراسات إلى أنّ الانحراف الفكريّ يعد من أهمّ الدّوافع والأسباب للجنوح للعنف والإرهاب. فالأمن الفكري إذاً مسؤولية اجتماعية تقع على عاتق جميع المؤسسات المجتمعية المختلفة ابتداء بالفرد ثم بالأسرة ثم المدرسة فالجامعة والمسجد ووسائل الإعلام المختلفة وبقية المؤسسات المجتمعية الأخرى. وأي تقصير من أي من هذه المؤسسات ستكون عاقبته وخيمة على المجتمع بأكمله. ومن أهم وسائل الأمن الفكري التركيز على الثقافة الأمنية وتعني الحصانة الفكرية من خلال التوعية الأمنية لأفراد المجتمع.

الأمن الفكري العربي...بين تعدد الآليات وضرورة توفر الضمانات:

لا شك أن تحقيق الأمن الفكري في بيئة لا قيود لها ولا حدود خاصة بعد التطور التكنولوجي الحديث وانشاء العديد من مواقع التواصل الاجتماعي التي أحدثت ثورات عديدة وتغيرات متعددة في البنية السياسية والثقافية والاجتماعية لعدة دول يصعب تحقيقه، إلا أنه ليس مطلبا مستحيل التطبيق، ذلك أنه مقترن بتوفير جملة من الآليات وتحقيق مجموعة من الضمانات التي تهدف إلى وقاية تلك المجتمعات وحمايتها من كل تهديد يقوض وحدتها وينشر الارهاب الفكري في بيئتها.

آليات تحقيق الامن الفكري العربي: لتحقيق الدول والمجتمعات العربية لأمنها الفكري لابد من توفر مجموعة من الآليات يمكن إبراوها فيمايلي:

الآليات الاجتماعية والإقتصادية والسياسية

إن القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لها ارتباط وثيق فيما بينها في هذا العصر . حيث أن الاستقرار السياسي مبني على السياسات الحكيمة للدولة، من شأنه تحريك عجلة الحركة الإقتصادية التي تسهم بدورها في التنمية الاجتماعية . ومن هنا يرى بعض الباحثين أن تحقيق الأمن الفكري يرتبط بتحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية، أي كلما تحققت الرفاهية للشعب قويت لديها مقومات وأسس الأمن الفكري. ومن هذا الجانب يمكن القول أن الأمن الفكري في حاجة إلى توفير المزيد من حرية الرأي والتعبير، لأن الاستقرار السياسي يتطلب ذلك، كما أن انطلاق الفكر المبدع والخلاق في حاجة إلى الحرية ذات ضوابط وليست الفوضوية والعبث بالقيم وبقواعد النظام والقانون . وعليه تحقق ممارسة الحرية بانضباط تفضي تلقائياً إلى تصويب الأفكار المنحرفة فيتحقق الأمن الفكري من الداخل.

الآليات الثقافية والحضارية

إن أهم العوامل الثقافية والحضارية التي تلعب دورًا جوهرياً في تحقيق الأمن الفكري في هذا العصر يتمثل في الوعي بالذات ثم الوعي بالغير . ويتحقق كل ذلك عبر تطوير دور المناهج التربوية

ودور الأسرة والمسجد، والاهتمام بدور وسائل الإعلام .فهذه المنافذ مهمة لمخاطبة العقول وتشكيل الأفكار نحو تكوين الجيل الجديد القادر على حمل عبء الرسالة الكونية في عصر العولمة.

فلإعادة بناء إنسان الاستخلاف والعمران لا سبيل للأمة إلا سبيل إصلاح فكرها ومناهجه وتنقية ثقافتها مما علق من شوائب. ولذلك يتحقق الأمن الفكري في بعده الثقافي والحضاري عندما يكون الفرد مدركاً لمهمته العالمية، أي مكانته الرفيعة وسط الأمم بأنه حامل للرسالة الكونية، وأن العزة والرحمة والتسامح والتوازن هي أهم خصائص التي يتحقق الأمن الفكري بها ثقافياً وحضارياً. فالأمن الفكري في بعده الثقافي والحضاري يعني التأمين ضد استعباد الأمم عبر الإستلاب الحضاري والثقافي أو عبر الغزو الفكري أو العسكري، أو بإشاعة ما أسماه المعاصرون

بالفوضى الخلاّقة. أما الأمن الفكري في بعده الحضاري فيعني التفاهم، والتسامح، والاستقرار، والتنمية، وإثبات وجود بتحقيق الذات، حيث يتمكن المرء أن يسهم بفاعلية في صناعة الحياة والتاريخ.

الآليات المؤسسة: إن تحقيق الأمن الفكري العربي يتطلب ضرورة التنسيق بين مختلف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي لا بد أن تدعمه وتتعاون فيما بينها من أجل محاربة كل مظاهر الانحراف التي يمكن أن تشكل تهديدا على الأمن الوطني، ومن أهم هذه المؤسسات المسجد والمدرسة والجامعة ومؤسسات المجتمع المدني وجهاز العدالة...وغيرها من المؤسسات خاصة تلك التي تهتم بالقيام بالندوات والمؤتمرات والملتقيات التي تهدف إلى حماية الأمن الفكري العربي من كل المخاطر التي تحدق به سواء على المستوى المحلي أو العالمي.

ضمانات تحقيق الأمن الفكري العربي: يعد الإسلام في الدول العربية الديانة الرئيسية التي تمثل المرجعية الفكرية في معالجة العديد من القضايا، وعلى الرغم من التشوهات التي الصقها به دعاة العولمة والانحرافات التي ميزت بعض تياراته التي جعلته مرادفا للإرهاب، إلا أنه في الحقيقة يعد صالحا لكل زمان ومكان ومصلحا لكل ما تتعرض له الأمة من مخاطر وافتتان، وأمام التحديات التي تواجه المجتمعات العربية من إرهاب فكري صنعه أصحاب الاتجاه التكفيري واستلاب عولمي أحدثته الوسائل التكنولوجية الحديثة، كان لابد من تحديد أهم الضمانات الكفيلة بمعالجة مسألة الامن الفكري والتي يمكن أن نوردها فيما يلي:

- إن تحقيق متطلبات الأمن الفكري العربي يستلزم ضرورة توفر جملة من المضامين الرئيسية التي يجب أن تتوافق مع مرجعياته الفكرية وخصوصياته المحلية، وهذا معناه ضرورة الاستثمار في الشريعة الاسلامية بالاعتماد على مصادرها الصحيحة، ذلك أن مقاصد الشريعة تحقيق الخير والصلاح ونبذ الشر والعنف والتطرف، فهي منبع الاعتدال والوسطية التي تبنى على الفهم الصحيح والعمل الصريح بمقتضى القرآن والسنة، ذلك أنها نور الحق الذي لابد أن يتبع، ومن لم يجعل الله له نورا فماله من نور.

- تشجيع الحوار بين جميع الاطراف المختلفة فكريا من أجل تصحيح الانحرافات وتحصين الشعوب ضدها والتحذير من أخطارها وآثارها وتقويم الاعوجاج الفكري لأصحابها بالحجة والبرهان، وتقديم البديل الذي لا يخل بأمن المجتمعات واستقرارها، فهي سياسة ناجحة للوقاية من الوقوع في المفاسد، فأفكار جماعات التكفير التي أدت إلى انتهاج طريق التفجير لو تمت مناقشتها في بداياتها لما أدت إلى رواجها وسط الشباب العربي ولما عاشت العديد من الشعوب العربية في جحيم الإرهاب الذي بدأ بانحرافات فكرية وانتهى باعتماد سياساته الدموية، ولاشك أن لوسائل الاعلام دور بارز في تشجيع هذا الحوار وتوضيح الصورة الحقيقية للجماعات المتطرفة وطرح البديل الوسطي الذي يعتمد على الدليل الشرعي والمنهج العلمي لأهل العلم الثقات.

- التنشئة الاجتماعية السليمة لأبناء المجتمع خاصة في ظل العولمة التي ساهمت في تردي القيم والسلوكات الاخلاقية وعملت على استبدالها بقيم غربية أثرت على الهوية العربية، ولاشك أن الخلل لا يقتصر على الغرب فقط وإنما يتمثل في عدم وجود مناعة فكرية وسياسة وقائية ضد مختلف الأخطار والأضرار التي تلحق بالعديد من المجتمعات العربية، وهذا يتطلب ضرورة مساهمة جميع الاطراف والفواعل الرئيسية الرسمية منها وغير الرسمية.

- العمل على بناء سياسة مضادة للارهاب الفكري بالعمل على تشجيع الامن الفكري، وهذا يتطلب ضرورة القيام بالدورات والمؤتمرات والندوات، وكذا تدريسه في مختلف المدارس والمعاهد والجامعات.

- تشجيع المصالحة من أجل تحقيق الأمن والاستقرار، ذلك أن الارهاب الفكري قد يكون نتاج انحراف أو قصور في الفهم والتفسير مما يؤدي إلى الوقوع في الضلال والتضليل، وهذا يتطلب ضرورة الدعوة إلى الاصلاح والقيام بمراجعات لتلك الانحرافات الفكرية والعمل على تصحيحها والاعتراف بالأخطاء الواردة فيها.

- العمل على زرع سياسة الافتخار والاعتزاز بالانا الفكرية العربية وتوضيح مدى تأثير الافكار الغربية على الهوية الوطنية، بإعادة الاعتبار للغة العربية وكذا الثقافة

العربية باخراجها من دائرة الثقافة الفلكلورية إلى الثقافة الإبداعية، وعدم الترويج للفكر الغربي على القنوات والمجلات والجرائد العربية، مع ضرورة الاستفادة من الثورة التكنولوجية الحديثة في خدمة المصالح الوطنية والتخلص من كابوس التبعية بتشجيع الإنتاج المحلي، ذلك أن الأمة التي لا تنتج أمة محكوم عليها بالزوال.

خاتمة:

رغم صعوبة تحقيق الأمن الفكري العربي في ظل الاكتساح العولمي الغربي والانحراف الفكري لبعض التيارات العربية إلا أن ذلك ليس مستحيلا، فهو يتطلب ضرورة انتهاج سياسة مضادة للإرهاب الفكري، بالعمل على توفير جميع آليات الوقاية ووسائل الحماية الكفيلة بالحد من مخاطره وأضراره والتصدي لمختلف أفكاره، وهذا لا يكون إلا بتضافر جهود جميع الهيئات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وتوفير جميع الإمكانيات البشرية والمادية بهدف الحفاظ على الهوية الوطنية التي لها خصوصياتها، والاستفادة من الشريعة الإسلامية الصالحة والمصلحة لكل زمان ومكان، والتي لها شخصيتها المتميزة المنفردة، مع ضرورة التفاعل مع الآخر وفق مبدأ الحوار الإنساني المتبادل والمتكافئ الذي لا يلغي الثوابت الوطنية ولا يعرضها للخطر والاستفادة من ابتكاراته العلمية ووسائله التكنولوجية الحديثة واستغلالها في تحقيق التنمية العربية.

قائمة المراجع:

1- عمار معمر،"إشكالية صنع السياسة العامة في الجزائر"، **رسالة ماجستير**، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2009، ص128.

2- عبد الهادي الرفاعي وآخرون، "العولمة وبعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها"، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، المجلد(27)، العدد(1)، 2005، ص195.

3- راجع: محمود خليل، "العولمة والسيادة: إعادة لصياغة وظائف الدولة"، **كراسات إستراتيجية**، السنة الرابعة عشر، العدد(136)، فبراير 2004.

4- هالة مصطفى، "العولمة: دور جديد للدولة"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (143)، أكتوبر 1998، ص ص 43-44.

5- محمود خليل، **مرجع سابق**.

6- محمد عابد الجابري، **قضايا في الفكر العربي المعاصر.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1997، ص 135.
7- صالح الرقب، **العولمة.** (ط1)، دب ن: منشورات الجامعة الإسلامية، 2003، ص4.
8- **المرجع الآنف الذكر**، ص6.
9- راجع: محمد سعيد أبوزعرور، **العولمة.** (ط1)، عمان: دار البيارق، 1998، ص13.
10- خليل، **مرجع سبق ذكره.**
11- نعيمة شومان، **العولمة بين النظم التكنولوجية الحديثة.** (ط1)، بيروت: مؤسسة الرسالة،1998،ص40.
12- **نفس المرجع**، نفس الصفحة.
13- الرفاعي، **مرجع سابق**، ص198.
14- محمد ديودار، "المنظمة العالمية للتجارة"، **دراسات إستراتيجية**، السنة الثانية، العدد الثاني،2001، ص48.
15- محمود السيد، "الهيمنة المعلوماتية والإعلامية وآثارها"، **دراسات إستراتيجية**، السنة الثانية، العدد الثالث، 2001، ص48.
16- فواز نايف عمر ريخان، "العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي"، **رسالة ماجستير**، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس،2007، ص ص35-36.
17- الأمير نايف بن عبد العزيز، "الأمن الفكري ليس نقيضا لحرية الفكر والتعبير"، **الشرق الأوسط**، العدد(11134)، 23 مايو2009.
18- راجع: "الأمن الفكري: مفهومه وأثره على الفرد والمجتمع"، جريدة الوطن السعودية، العدد (2315)، 31 يناير 2007.
19- أمل محمد احمد، "مفهوم الأمن الفكري في الإسلام"، **رسالة ماجستير**، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، 2007، ص15.
20- متعب بن شديد بن حمد الهماش، "إستراتيجية تعزيز الأمن الفكري"، **بحث مقدم للمؤتمر الوطني** الأول للأمن الفكري، جامعة الملك سعود، جمادى الأولى 1430هـ، ص7.
21- راجع: إيمان محسن جاسم، "عولمة الثقافة"، الحوار المتمدن، العدد (2566)، 2002/02/23.
22- صالح الرقب، **مرجع سبق ذكره**، ص35.
23- عادل التريكي، **أزمة الفكر العربي**. من موقع:

http://www.presstetouan.com/news626.html
24- عبد الحفيظ عبد الله المالكي، "تحوبناء إستراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الفكري في مواجهة الإرهاب"، **رسالة ماجستير**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006، ص137.
25- سعود بن سعد محمد النجمي، "تحوبناء مشروع تعزيز الأمن الفكري بوزارة التربية والتعليم"، **بحث مقدم لمؤتمر** الوطني الأول للأمن الفكري، جامعة الملك سعود، ص13.